**"اليوم العالمي للتوعية بشأن إساءة معاملة المسنين":**

**المجلس يوصي من خلال تقريره السنوي 2020 بوضع إطار قانوني خاص بالأشخاص المسنين بشكل يتلاءم مع المعايير الدولية ذات الصلة**

يخلد العالم يومه الثلاثاء 15 يونيو "اليوم العالمي للتوعية بشأن إساءة معاملة المسنين". وتشكل هذه المناسبة فرصة للوقوف عند أوضاع المسنين وحقوقهم، علما أن عددهم في المغرب في تزايد مضطرد، حيت انتقل، حسب احصائيات المندوبية السامية للتخطيط، من 2,376 مليون نسمة سنة 2004 إلى حوالي 3,209 مليون نسمة سنة 2014، فيما توقعت المندوبية احتمال أن يصل عددهم سنة 2050 إلى أكثر من 10 ملايين مسن، ما سيشكل نسبة حوالي 23 في المائة من السكان.

وفي ذات السياق، أفاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2020 أن الحماية القانونية المتوفرة للأشخاص المسنين غير كافية، مسجلا أن النصوص القانونية المعمول بها لا تساعد على منع التمييز والإقصاء والتهميش والعنف، كممارسات يمكن أن تطال هذه الفئة.

وفي ذات التقرير، سجل المجلس أن ما قامت به السلطات العمومية خلال فترة الحجر الصحي من إجراءات تروم إيواء العديد من الفئات في مؤسسات الرعاية الاجتماعية وفضاءات أخرى قد استفاد منها الأشخاص المسنون في وضعية شارع. كما سجل استفادة 399 سجينا مسنا من العفو الملكي، هم ما مجموعه 5654 سجينا.

وأشار المجلس أن جائحة (كوفيد19) قد سلطت الضوء على حقوق كبار السن وصحتهم، حيث أن أغلب ضحايا هذا الفيروس في العالم هم من الذين تبلغ أعمارهم 65 عاما أو ما فوق، على اعتبار أنهم من أكثر الفئات هشاشة وأكثرها عرضة للإصابة بهذا الوباء. وتزداد هذه الهشاشة في أوساط كبار السن الموضوعين في مراكز الرعاية الاجتماعية أو الذين يعيشون في وضعية الشارع. وتشمل حقوق الأشخاص المسنين الحصول على ما يكفي من الغذاء والماء والمأوى والملبس والرعاية الصحية، بالإضافة إلى حقوق أساسية أخرى كإمكانية ممارسة العمل بأجر والحصول على التعليم والتدريب.

وفي ذات السياق، ذكر التقرير وقوف الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب واللجان الجهوية لحقوق الإنسان على مدى تمتع هذه الفئة من حقوقها والتحقق من اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة، من خلال زيارة مراكز الرعاية الاجتماعية ودور المسنين.

ولتجاوز هذا الوضع، تقدم المجلس بمجموعة من التوصيات التي من شأنها النهوض بحقوق المسنين والتوعية بحسن معاملتهم، حيث أوصى بوضع إطار قانوني خاص بالأشخاص المسنين بشكل يتلاءم مع المعايير الدولية في هذا المجال؛ التسريع بإصدار النصوص التنظيمية المنصوص عليها في المادة 44 من القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية وتخصيص دعم مالي لفئات الأشخاص المسنين في وضعية هشاشة في إطار التكافل والتضامن الاجتماعيين.

 كما أوصى المجلس بوضع قاعدة بيانات تتضمن تصنيفات وإحصاءات خاصة بكبار السن، وخاصة ما يتعلق بكافة أشكال الانتهاكات كالعنف الاجتماعي (بما في ذلك العنف المنزلي والعنف الجنسي والعنف القائم على الجنس) واستغلالها في السياسات والبرامج التي تستهدف هذه الفئة.